



تقرير حول تغطية بعض وسائل الإعلام المقروءة
لظاهرة التحرش الجنسي بالإناث
خلال الفترة من يوليو 2006 إلى مارس 2007

إعداد نولة درويش
مؤسسة المرأة الجديدة

تقرير حول تغطية بعض وسائل الإعلام المقروءة

لظاهرة التحرش الجنسي بالإناث

خلال الفترة من يوليو 2006 إلى مارس 2007

لماذا هذا التقرير؟

سبق وأن أشرنا في تقارير أخرى حول رصد الصور التي تقدمها وسائل الإعلام لأشكال متعددة من ممارسة العنف ضد النساء إلى أهمية الدور الذي يقوم به الإعلام في تشكيل وعي الناس، وتوجيه إدراكهم في اتجاهات معينة. وحيث إنه كثر الحديث في الآونة الأخيرة حول ظاهرة التحرش الجنسي بالإناث، كان من المهم استطلاع الصورة التي تناول بها الإعلام المقروء هذا الموضوع؛ أي هل تساهم هذه الصورة في رفع الوعي العام بمخاطر تلك الظاهرة، وهل هي منصفة للنساء، وإلى أي حد يتحمل الإعلاميون مسئوليتهم الاجتماعية تجاه القضايا المجتمعية بصفة عامة والقضايا المتعلقة بأوضاع النساء بصفة خاصة؟

كما جاءت أحداث عيد الفطر لتفتح على الملأ ملف التحرش الجنسي؛ فتوالى بعدها في الجرائد والمجلات نشر الأخبار، والتحقيقات، ومقالات الرأي، حول هذه الظاهرة. ولكن الملاحظ، بصفة عامة، أن تناول ركز على التحرش الجنسي في الشارع، دون الأشكال الأخرى من التحرش الجنسي التي تحدث في أماكن العمل، والمؤسسات العامة، أو داخل المنازل، فيما عدا بعض الاستثناءات التي سوف نشير إليها في متن هذا التقرير. إلا أن البدء في الحديث عن قضية التحرش الجنسي في الشارع، وتسمية الأمر بهذا المسمى، يفتح الأمل في تناول الأشكال الأخرى من التحرش الجنسي مستقبلاً بمزيد من التفصيل. ذلك أن كسر جدران الصمت والخوض في الموضوعات المسكوت عنها اجتماعياً من الأمور المهمة لمواجهة الظواهر السلبية والعمل على القضاء عليها.

وهو ما يستدعي منا بدء التقرير بتناول التحرش الجنسي من الناحية النظرية، استناداً إلى الاستنتاجات العامة التي توصلت إليها الوثائق الدولية، وعديد من الأبحاث المتخصصة في هذا المجال، والتي ستسمح لنا بتبيان مدى تطابق أو ابتعاد الأطروحات المتوافرة في العينة المختارة مع المفهوم العلمي للتحرش الجنسي.

أبعاد التحرش الجنسي في الشارع

يعد التحرش الجنسي أحد أشكال العنف؛ أما التحرش في الشارع فهو شكل من أشكال التحرش الجنسي الذي يحدث في الأماكن العامة التي غالباً ما تقع في المناطق الحضرية. وعادة ما يكون عبارة عن تحرش بالنساء من قبل الرجال، على الرغم من أن العكس قد يحدث أحياناً؛ فإنه نادراً ما يحمل في هذه الحالة معنى التهديد الضمني بالاغتصاب الذي يتسم به تحرش الذكور بالإناث. هذا، مع العلم بأن العنف ضد النساء من أكثر انتهاكات حقوق الإنسان انتشاراً على مستوى العالم.

يحدث التحرش الجنسي في جميع المجتمعات، فعند تصفح الشبكة الإلكترونية وجدنا مئات من المواقع التي تتحدث عن هذه الظاهرة في بلدان متنوعة على امتداد العالم، سواء كانت من البلدان الصناعية الكبرى، أو في العالم الثالث. ووفقاً لدراسة أجرتها منظمة العمل الدولية عام 1992، يرتبط التحرش الجنسي ارتباطاً وثيقاً بممارسة السلطة، وكثيراً ما يحدث في مجتمعات تعامل النساء باعتبارهن أشياء جنسية، ومواطنين من الدرجة الثانية. ونظراً لأنه لا توجد مجتمعات مستثناة تماماً من التحرش الجنسي، فقد يشير ذلك إلى أن تلك النظرة الدونية للنساء موجودة في جميع أنحاء العالم، وإن كانت بصور متفاوتة حسب المجتمعات، ومدى تقدم القوانين فيها، ونوعية الإدراك الثقافي العام. كما تعتبر اتفاقية إلغاء كافة أشكال التمييز ضد النساء أن التحرش الجنسي عبارة عن ممارسات غير مرحب بها، لها طابع جنسي، مثل اللمس والتقرب أو الاحتكاك الجسدي، والملاحظات ذات الطابع الجنسي، والاستعراض الإباحي، والمطالبات الجنسية، سواء تم ذلك من خلال الكلمات أو الأفعال.

هناك فكرة خاطئة شائعة بأن ممارسة التحرش الجنسي تعبير عن تصاعد الرغبة الجنسية، وبالتالي ينظر إلى تلك الممارسات باعتبارها طبيعية¹¹، ولا تمثل مشكلةً اجتماعيةً. أما الباحثات النسويات، فهن يرين أن التحرش الجنسي لا يمثل تعبيراً عن الرغبة الجنسية، بل هو وسيلة لإثبات سلطة الرجال على النساء من خلال التهديد باقتراف أفعال عنيفة، أو ممارسة تلك الأفعال فعلياً؛ كما أنه امتداد لأشكال التمييز القائمة على أساس النوع الاجتماعي. وفي حين تساهم النظريات التي تتناول هذه المحاولات الرامية إلى إخضاع النساء والتحكم فيهن

مساهمة كبيرة في فهم أبعاد التحرش الجنسي الذي يمارسه الرجال ضد النساء؛ فإنها غير كافية لتفسير أشكال التحرش التي تمارسها النساء تجاه الرجال.

وحيث إن التحرش الجنسي شكل من أشكال العنف، وليس فعلاً جنسياً - كما سبق ذكره - فإنه لا يتضمن بالضرورة وفي جميع الأحوال سلوكاً له طابع جنسي واضح، ولكنه يتضمن دائماً بعض أساليب استغلال السلطة. فعلى سبيل المثال، حينما يطلق المتحرش جنسي التعليقات حول جسد المرأة وهي تسير في الشارع دون أن يلمسها، فإنما يعد ذلك نوعاً من أنواع الانتهاك. هناك أهمية بمكان إلى الالتفات للجانب الجنسي الذي يحمله التحرش الجنسي؛ ذلك أن كثيراً ما يتم الإشارة إلى الغرائز الجنسية (سواء المكبوتة، أو المتفجرة، أو المتصاعدة) كتبرير لتلك الممارسة الاجتماعية. وهو ما يقتضي التفرقة الواضح بين التحرش الجنسي والدعوة إلى ممارسة الجنس بين طرفين متوافقين على ذلك. فهناك عديد من الرجال والنساء حول العالم الذين يعتقدون أن التحرش الجنسي تعبير عن اهتمام الذكور بالنساء، أو أنه لعبة رومانسية غير مؤذية. إلا أن الفرق بين الدعوة الجنسية والتحرش تكمن بالذات في استغلال السلطة واستعمال القوة.

وأخيراً، تشير كتابات متعددة إلى صعوبة الوصول إلى تقديرات دقيقة حول معدلات انتشار العنف والتحرش الجنسي - خاصة من قبل من لا ينتمون إلى أسرة الضحية - لأن العنف الجنسي يظل في كثير من المجتمعات مسألة تتسبب في حرج عميق للنساء، وتطور بداخلهن الشعور بالذل والدونية؛ كما تفضل مجتمعات عديدة الإبقاء على هذا الموضوع في طي الكتمان. وهو ما قد يبرر النفي المتعمد الذي قوبلت به أحداث التحرش الجنسي الجماعية التي دارت مؤخراً عندنا.

ومع ذلك، يجدر الإشارة إلى أن وقائع التحرش الجنسي في الشارع تحدث في مصر منذ زمن بعيد؛ وقد طالت أمهاتنا وجداتنا بطرق أو بأخرى؛ إلا أن الذاكرة لا تستوعب تلك الأشكال من التحرش الجماعي التي اتسمت بمزيد من العنف والقهر الموجه ضد نساء مصريات؛ وهو الأمر الذي ينطبق أيضاً بطريقة متزايدة في قضايا الاغتصاب التي أصبحت تأخذ أكثر فأكثر شكل "الوليمة" الجماعية.

وصف العينة محل البحث

تتكون العينة محل البحث من مجموعة متنوعة من المواد المنشورة في عدد من الجرائد والمجلات هي: الأهرام، المصري اليوم، الوفد، صوت الأمة، وروز اليوسف. لقد تم الحرص عند اختيار الإصدارات المبحوثة أن تمثل الصحافة الحكومية، والمستقلة، والحزبية، اليومية والأسبوعية. كما تم تصنيف المادة محل البحث على الوجه التالي: الخبر، مقال الرأي لكاتب/ كاتبة، مقال الرأي لقاريء/قارئة، الحوار الصحفي، التحقيق الصحفي، الكاريكاتير. فكل شكل من هذه الأشكال أهميته. إذ أن الخبر هو أول ما يقع تحت عين القاريء، ويلعب فيه العنوان دوراً مهماً، كما قد يحمل مضمون الخبر إichاءات توجه حكم القراء في اتجاهات معينة. ومقالات الرأي للكُتاب والكاتبات لها تأثيرها هي الأخرى في تشكيل الإدراك العام، فانحياز كاتب/ كاتبة مرموق/ مرموقة مع أو ضد قضية معينة له وزن في اتجاهات الرأي. أما مقالات الرأي للقراء، فقد جاءت أساساً للاستدلال على مزاج الجمهور ورؤيته للقضية التي تشغلنا. كذلك، فإن التحقيقات والحوارات الصحفية قد تكون لها انحيازاتها، سواء في طريقة طرح الأسئلة، أو التعليق على الأمور، أو حتى الاهتمام بموضوع محدد؛ وهي تعبر عن ميول واتجاهات الإعلاميين الذين يقومون بها، وهم غالباً من شباب الإعلاميين. وأخيراً، فالكاريكاتير له أهمية خاصة نظراً لطابعه المرح، وتأثيره السريع على المتلقي.

يبين الجدول التالي توزيع العينة التي تضم 62 مفردة حسب التصنيف المذكور أعلاه:

الجريدة/المجلة	الخبر	التحقيق	الحوار	مقالات كتاب	مقالات قراء	كاريكاتير
المصري اليوم	8	2	-	8	1	-
الأهرام	4	4	3	2	5	-
الوفد	4	4	2	2	-	-
صوت الأمة	-	1	2	2	-	-
روز اليوسف	-	4	-	2	-	2
المجموع	16	15	7	16	6	1

تحليل العينة

التحليل العام

يلاحظ من الجدول ارتفاع عدد الأخبار المنشورة حول مسألة التحرش الجنسي في جريدة "المصري اليوم" مقارنة بالإصدارات الأخرى؛ كما تتعدم الأخبار تماماً في حالتي "صوت الأمة" و"روز اليوسف" نظراً لأنهما تصدران أسبوعياً؛ وبالتالي، فالخبر - خاصة الخبر المتعلق بقضايا ساخنة - ليس له محل في هاتين الحالتين، إذ يتطلب مواكبة ما هو جديد عن قرب. وقد تساوت "الوفد" و"الأهرام" و"روز اليوسف" في مرتبة متساوية، وقد تراجعت كل من "المصري اليوم" و"صوت الأمة". انعدمت الحوارات الصحفية في حالتي "المصري اليوم" و"روز اليوسف"، وجاءت "الأهرام" في المرتبة الأولى، تليها "الوفد" و"صوت الأمة" بفارق بسيط. وبصفة عامة، يمكن القول أن الحوارات الصحفية مثلت نسبة ضئيلة من العينة إلى جانب مقالات القراء. فيما يتعلق بمقالات كتاب الرأي، نجد "المصري اليوم" مرة أخرى على رأس ما نشر حول الموضوع محل البحث واستحوذت على 50% مما كتب، بينما تساوت المطبوعات الأربعة الأخرى بمعدلات متراجعة إلى حد كبير مقارنة بجريدة "المصري اليوم". وقد انخفضت نسبة مقالات القراء من العينة بأكملها، مع ارتفاعها إلى حد ما في "الأهرام" نظراً لاحتواء الجريدة على باب بريد القراء ذي الشهرة الواسعة. وأخيراً، لم نجد سوى كاريكاتيراً واحداً حول الموضوع كان من نصيب "روز اليوسف".

هذا، وقد وجد أكبر عدد من المفردات المتنوعة في جريدة "المصري اليوم"، يليها "الأهرام"، ثم "الوفد".

تضمنت عناوين 9 مفردات من 56 مفردة (إذا استثنينا 5 مقالات للقراء لم تحمل عناوين) - أي ما يقرب من سدس العينة - على تعبير "وسط البلد". كما يعطي أكثر من مقال أو تحقيق انطباعاً بأن الفاجعة الكبرى تتمثل في أن التحرش حدث بالذات وسط البلد، وكأن التحرش الذي يحدث في أماكن أخرى لا يحمل القيمة نفسها. كذلك وجدنا 23 تكراراً لتعبير "التحرش" أو "التحرش الجنسي" في عناوين المفردات، وهو ما يمثل أكثر من 40% من العينة؛ ويعد مؤشراً إيجابياً حيث بدأت لغة الصحافة تستعمل المسميات الدالة على الظاهرة بطريقة واضحة. فخلافاً لتعبيرات مثل "المعاكسات"، أو "خدش الحياء"، يشير التحرش إلى أن هناك فعلاً غير مرغوب فيه من أحد الأطراف، يمثل شكلاً من أشكال الإكراه، وبالتالي يصنف في إطار الممارسات العنيفة؛ وهو ما يصب في صلب ما نسعى إلى الكشف عنه. كما أن لغة الخطاب لها دلالات مهمة؛ فهي تشير من ناحية إلى رؤية من يستعملها؛ كما أنها تؤثر في توجيه تفكير من يتلقاها.

أما فيما يتعلق بتوقعيات نشر تلك الوحدات المبحوثة، فقد تركزت الأغلبية العظمى منها بعد أحداث عيد الفطر، مع بعض الاستثناءات خلال شهر يوليو الماضي مع اكتشاف قضية تحرش أحد الأساتذة الجامعيين بطالباته؛ ثم عودة متواضعة خلال شهر مارس الحالي. وهو ما يؤكد أن الأحداث هي التي تنير القضايا الاجتماعية وتسبقها؛ فلولا وقوع بعض الكوارث على الملأ، لما سمعنا عن التحرش الجنسي بالإناث، أو استأثر هذا الموضوع القدر نفسه من الأهمية؛ على الرغم من انتشاره ووجوده منذ فترة طويلة.

بالنسبة لجنس أصحاب المفردات التي نشرت، وجدت أسماء 13 أنثى و 35 ذكراً، مع ملاحظة عدم وجود التوقيع على عدد كبير من الأخبار، وعلى بعض المقالات؛ وهو ما يشير إلى أن عدد الإناث يقل قليلاً عن ثلث عدد الذكور المشاركين في العمل الصحفي محل العينة. ويتمثل الأمل في ألا يكون الواقع العام مماثلاً؛ خاصة حينما يتم تناول قضايا تتعلق بالنساء وبانتهاك سلامتهن بصفة خاصة.

التحليل التفصيلي

أولاً: الأخبار

بصفة عامة، اتسمت الأخبار المنشورة بالطابع الموضوعي إلى حد كبير؛ كما ابتعدت عن الإثارة الصحفية، وعن الميل إلى تبني مواقف "قيمية". إلا أنه لوحظ في أحد الأخبار بعض التحيز حيث إنه يقول في إشارته إلى حوادث هناك العرض ".خاصة أنها طالت الجميع بمن فيهم من سيدات يرتدين الحجاب والنقاب؛" مما قد يوحي بأن الأخريات مباحات إلى حد كبير. لم يكن النصيب الأكبر للأخبار التي تناولت حوادث التحرش الجنسي أيام عيد الفطر؛ بل تراوحت الأخبار فيما بين الخدمات الأمنية أمام المدارس لمنع المعاكسات (الأهرام والوفد)، وبعض الحوادث المنفرقة مثل قتل رجل منع جيرانه من التحرش بزوجته، وطالب تصدى لعمال في أحد المحلات حاولوا التحرش بزميلاته (المصري اليوم)، وكذلك خبر حول إخراج محافظ أسيوط فيما يتعلق بالانتهاكات التي وقعت في حق النساء يوم الاستفتاء في 25 مايو (المصري اليوم)؛ إلا أن هذا الخبر الأخير يتعلق أكثر بالهجوم على المحافظ عن اهتمامه بعمليات التحرش الجنسي في حد ذاتها. كما يلفت النظر خبر حول اتهام ممثلة زميلها بالتحرش بها على خشبة المسرح، وذلك في 25/11/2006، أي بعد أحداث عيد الفطر. وقد يوحي ذلك بأن النساء أصبحن بعد هذا التاريخ أكثر جرأة في الإبلاغ عن الانتهاكات التي

يتعرضن لها. إلا أن هذه الملاحظة لا تتعلق بمضمون الرصد الإعلامي بقدر ما ترتبط بأهمية الكشف عن المسكوت عنه في تشجيع ضحايا تلك الانتهاكات على الإفصاح عنها، والتمرد ضدها. أما الخبر الذي يستحق التوقف عنده، فهو منشور في جريدة الأهرام بتاريخ 7/2/2007 ويحمل عنوان "الرجال ضحايا التحرش في هونج كونج" مبينا أن الرجال المغلوبين على أمرهم هناك يستجدون بمن يحميهم من تحرش النساء بهم؛ ومن حقنا أن نتساءل عن معنى نشر هذا الخبر وفي هذا التوقيت بالذات. فهل تتمثل الرسالة المقصودة في أن المسألة لا تتعلق بالنساء فقط؛ وأن على الجمهور المتلقي الالتفات لأن التحرش الجنسي يقع على الجانبين، وبالتالي يجب النظر إليه بطريقة متساوية؟ لقد سبق أن أشرنا في المقدمة النظرية إلى الفروق الموجودة بهذا الصدد فيما بين الرجال والنساء، سواء من حيث شكل التحرش، ومضمونه، وحجمه.

ثانياً: التحقيقات الصحفية

تضمنت التحقيقات الصحفية أكبر عدد من الإعلاميات ضمن العينة المبحوثة (10)، وقد يشير ذلك إلى أن هذا هو أحد أهم التخصصات للنساء في مجال الإعلام المقروء. تضمنت جريدة "الأهرام" تحقيقاً يتشكك من صحة وقائع التحرش الجنسي أيام عيد الفطر، وتحقيقاً ثانياً حول أحد الأشخاص الذي أخذ في التحرش بالنساء - وخاصة الأجنيات - وأعاد إلى الأذهان "شبح المعادي"، وهو التحقيق الذي اتسم بنوع من أسلوب الإثارة. أما التحقيقان الآخران، فهما من إعداد إعلاميتين وفيهما انحياز للدفاع عن الإناث المتعرضات للتحرش. يتعلق التحقيق الأول بلص أعراض تمكن من الدخول إلى دورات مياه مدرسة ابتدائية واقعة في مدينة العاشر من رمضان لانتهاك أعراض الفتيات بداخلها؛ ويبدو واضحاً من أسلوب المحققة اشمزازها العميق بعدم اكتراث القائمين على المدرسة بحماية هؤلاء الفتيات، وعدم استجابة أحد لاستغاثات الفتيات. وتنتهي مقالها بالكلمات التالية: "خرجت من المدرسة في تمام الرابعة والربع تقريبا لحظة خروج زهور المرحلة الابتدائية، ووجدت عيونهم ما زالت تتضح بالبراءة والشعور بالأمان فهل يتدخل المسؤولون حتى تستمر هذه النظرة في عيون الصغار؟". أما التحقيق الثاني، فعلى الرغم من أن مدخله يتسم بالمقاربة الأخلاقية حيث تقول "الاعتصاب..أخطر جرائم الأعراض التي تنتهك فيها حرمة الأجساد ويلوث فيها الشرف بدون سبب سوى إشباع رغبات الجاني، أو الجناة الذين لا يقيمون وزناً للمبادئ والقيم والأخلاقيات"، إلا أنه يتضمن إشارات إلى البعد الجماعي لظواهر هتك العرض والاعتصاب.

ويتناول التحقيق هذه الظواهر من الناحية القانونية، والاجتماعية، والنفسية؛ حيث ورد رأيان حول الجانب القانوني، أحدهما يرى أن التشريع ليس فيه عيب، بينما يطالب الرأي الآخر بالحد من استعمال المادة (17) التي تتيح للقاضي الحق في التخفيف من العقاب المنصوص عليه قانوناً. أما رأي علم الاجتماع فتضمن "توعية الفتيات بالحرص الشديد أثناء التنقل في الشارع وعدم استخدام المواصلات بصورة فردية"، إلى جانب القضاء على البطالة وتثقيف الوجود الأمني في الشارع. فيما يتعلق بالمنظور النفسي، هناك اتهام للسلبية العامة تجاه تلك الجرائم بالمساعدة على انتشار معدلاتها؛ إلا أن المتخصص الذي تمت محاورته يرى أن مرتكب تلك الأفعال عبارة عن شخصية مرضية. ويؤكد لنا هذا التحقيقان اللذان قامت بهما نساء على أهمية مشاركة الإناث في مخاطبة الرأي العام، وتشكيل اتجاهاته.

أما فيما يتعلق بالتحقيقات المنشورة في جريدة "الوفد"، فقد ضمت صحيفة واحدة وثلاثة إعلاميين من الذكور. يتعرض تحقيق الصحيفة لآراء فتيات من جامعات أجنبية يحملن آراء صائبة إلى حد بعيد؛ فهن يرين أن التحرش الجنسي ظاهرة قديمة، ولها أشكال متنوعة؛ كما جاء بالتحقيق آراء سلبية لبعض الشبان من الصعيد حول جرأة الشابات التي تشجع الذكور على التحرش بهن. ثم نجد تحقيقان يحملان أحكاماً قيمة نعتبرها سلبية بالنسبة للفتيات. فعلى الرغم أن أحدهما يشير إلى انتشار ظاهرة التحرش الجنسي، فإنه يكتب "...هناك مئات الحوادث الفردية التي تقع من بعض الأشخاص أثناء معاكسة الفتيات اللاتي يرتدين الملابس الخليعة أو الضيقة...". ويقول إن الحملات الأمنية التي نسمع عنها للإعلام فقط، كما يشير إلى عدم اكتراث المجتمع المحيط أمام هذه الانتهاكات. ويؤكد مضمون التحقيق الثاني على فكرة عدم تعريض سمعة البنات للخدش؛ وأنه لا يمكن أن تعرض فتاة سمعتها "للقليل والقال" دون تعرضها فعلياً للانتهاك أو الهجوم عليها؛ وفي ذلك ما يشير إلى تحميل الفتيات مسؤولية الانتهاكات التي يتعرضن لها. كما أن هذا المقال الأخير خاص بقضية سفاح المعادي. أما التحقيق الرابع، فهو يتعلق بمحاكمة نقابة الممثلين للراقصة دينا بتهمة فعل فاضح في الطريق العام، وهو لا يتطرق إلى موضوع التحرش الجنسي في حد ذاته؛ غير أننا رأينا تضمينه في العينة للإشارة إلى محاولات إصاق مسؤولية ما حدث في "وسط البلد" بسوء تصرفات فنانة؛ وهو الأمر الذي تناولته وتلقفته جرائد عديدة. ويعد هذا الأمر إخلالاً شديداً وتهوياً كبيراً من قدر الحدث الذي نحن بصدده، والذي كشف عن ظاهرة موجودة فعلياً وليست من بنات خيال البعض.

ثلاثة من أصل أربعة تحقيقات صحفية نشرتها "روز اليوسف" كانت من إعداد نساء. وقد نشرت تلك التحقيقات في فترة سابقة على أحداث عيد الفطر، وجاءت بمناسبة الكشف عن قضية تحرش جنسي لأستاذ جامعي خلال شهر يوليو 2006. أحد التحقيقات يوحى بأن جميع من يطالبون بالرشاوي الجنسية من مدمني الخمر والمخدرات؛ وهو أمر قد يؤدي إلى التقليل من أهمية ظاهرة التحرش الجنسي المستند إلى السلطة، سواء في مكان العمل، أو في المؤسسات التعليمية، من خلال إرجاعه إلى مجرد انحرافات أخلاقية فردية، مصحوبة بمظاهر أخرى من الانحراف النمطي. فالواقع أن هذا النوع من أنواع التحرش منتشر انتشاراً واسعاً - وإن كان من الصعب تحديد حجمه - في المصانع، والمستشفيات، والمدارس، والجامعات، وفي مؤسسات عامة أخرى كما سنرى فيما بعد سواء في المجلة نفسها، أو في أحد التحقيقات التي أجرتها جريدة مستقلة. التحقيق الثاني يقوم بسرد وقائع من الرشوة الجنسية على امتداد الجامعات المصرية، وينتهي بالتوصية بوضع آليات قانونية وإدارية وأخلاقية عند تعيين أعضاء هيئات التدريس. يتعلق التحقيق الثالث بالتحرش الجنسي في مكان العمل؛ وعند التطرق إلى التحرش في الشارع، نقرأ في التحقيق: ".يكون بالنظرة أو باللفظ الذي تسمعه الفتاة دون أي مبرر (..) ولا تدري الفتاة لماذا قوبلت بهذا الكلام غير الأخلاقي رغم ارتدائها ملابس محتشمة. وهناك نوع من الفتيات اللاتي يرتدين ملابس غير محتشمة ويسعدن بغزل الشباب لهن". وهنا نجد تميظاً واضحاً ضد الفتيات اللاتي يعتبرن غير محتشمت، حيث تلصق إليهن بطريقة تلقائية تهمة السعادة بتحرش الرجال بهن. وعلى الرغم من أن التحقيق يبدو وكأنه يعتبر مسألة التحرش الجنسي - خاصة في مكان العمل والمؤسسات العامة - ظاهرة جديدة، فإنه يكشف إلى حد ما حجم الظاهرة من خلال تعدد وتنوع الأمثلة التي يقدمها. وهو بذلك يكتسب أهميته في الكشف عن مناطق مسكوت عنها. أما التحقيق الرابع الذي أعده إعلامي ذكر، فهو يذهب إلى أن واقعة التحرش الجنسي الجماعي ملفقة برمتها من قبل أصحاب المدونات على الشبكة الإلكترونية. وهو الموقف الذي تبنته أكثر من جريدة أو مجلة حكومية.

أما "المصري اليوم"، فنبدأ فيها بتحقيق يختلف تماماً عن آخر تحقيق ذكرناها في الفقرة السابقة؛ فهو عبارة عن تحقيق خاص بالمدونات بمناسبة ما جاء بها حول موضوع التحرش الجنسي. وقد جاء هذا التحقيق لتعريف القارئ بالمدونات، وكيف تعمل، بأسلوب اتسم

بموضوعية كبيرة. كما جاء التحقيق الثاني الخاص بالجريدة نفسها بشكل موضوعي وتناول حصار مدرسة للبنات من قبل البلطجية. الجدير بالملاحظة أن التحقيقين كانا من إعداد إعلاميات.

التحقيق الوحيد لجريدة "صوت الأمة" كان أيضا من إعداد صحفية، وتناول التحرش الجنسي في مكان العمل، أي من خلال استغلال السلطة تجاه الموظفين، وكان موضوعياً إلى حد كبير. السمتان الغالبتان على التحقيقات تتمثلان في مشاركة عديد من الإناث في إعدادها، إلى جانب تنوع أشكال التحرش الجنسي التي تناولتها مع عدم الاقتصار على التحرش الجنسي في الشارع. وهو ما يعد أمراً مهماً في حد ذاته يحسب لصالح التحقيقات الصحفية.

ثالثاً: الحوارات الصحفية Interviews

انخفضت الحوارات الصحفية حول الموضوع إلى ما يقرب من نصف عدد التحقيقات الصحفية حول الموضوع نفسه. ففي جريدة "الأهرام" حيث تم رصد ثلاثة حوارات، جاء اثنان منهما مع مصادر أمنية. الحديث الأول بعنوان "الموقع الإلكتروني وراء الشائعات!" جرى مع مصدر أمني بوزارة الداخلية نفى حدوث وقائع التحرش الجنسي أيام العيد جملة وتفصيلاً. وينتهي الحوار الصحفي بالعبارة التالية: "واختتم المصدر الأمني حديثه وهو يطوي أوراقه قئلاً علينا أن نغلق ملفات الشائعات المغرصة ونقوم بواجبنا الأمني تجاه بلدنا مصر" (!!).

أما الحديث الثاني فجاء بعنوان "قضايا التحرش الجنسي بين الواقع والشائعات" ودار مع مساعد وزير الداخلية للأمن العام، وهو أيضا ينفي الوقائع جلةً وتفصيلاً؛ كما يتهم أحد أعضاء حركة "كفاية" بالترويج للشائعات في هذا المجال (!!!). إذ جاءت هذه التصريحات على هيئة أخبار لكان الأمر قد اختلف؛ أما أن تجيء في صورة حديث صحفي، بما يفرد له من مساحة، فهو تأكيد على الانحياز في صف من ينكرون الظاهرة، وهم للأسف يضعون رأسهم في الرمال بدلاً من السعي إلى مواجهة الواقع والعمل إلى تغييره.

الحوار الثالث أجرته صحفية مع أستاذ بجامعة الأزهر يتناول التحرش الجنسي من زاوية فقهية، حيث يقول إن المعاكسات (حتى الشفهية) تشتمل على نوع من أنواع الزنا، وهو يعد جريمة من الناحية الدينية. ومع اختلاف هذا الحوار الأخير عن الحوارين السابقين، كان

يجدر بجريدة بحجم "الأهرام" أن تتناول الموضوع من زوايا متعددة، منها الزاوية الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والثقافية، والنفسية. فلا يمكن اختزال التحرش الجنسي بالإناث في آراء رجال الأمن أو من وجهة نظر أخلاقية دينية. الموضوع أكبر من ذلك بكثير، فلا التدين غائب عن مصر، ولا الأمن غائب حينما يريد أن يتواجد.

جريدة "الوفد" أجرت حوارين، كلاهما مع فنانيين. الحوار الأول كان مع المطرب سعد الصغير، وهو لا يتعلق مباشرة بقضية التحرش الجنسي إلا بالقدر المرتبط باتهام هذا المطرب بالتحريض على ارتكاب الرذيلة. الحوار الثاني أجرته الجريدة مع الفنان حسين فهمي، وتناول فيه عدة قضايا كما يبدو واضحاً من عنوانه "حسين فهمي: فاروق حسني حر.. ودينا أخطأت.. والتحرش الجنسي بسبب الكبت"؛ حيث جاء على لسان الفنان تعليقا على أسباب التحرش الجنسي الجماعي إلى أنه يعود إلى "الشرخ العميق الموجود الآن في بنيان المجتمع المصري" بحيث يعيش الشباب في حالة كبت وحرمان، ويجدون صعوبة في تدبير تكاليف الزواج. ومع احترامنا للفنانين وللدور الاجتماعي الذي يستطيعون أن يقوموا به، نتساءل ما إذا كانت الجريدة لم تجد مبرراً لتتويع مصادر الآراء، وإجراء الأحاديث مع أساتذة متخصصين في هذا المجال، أو مع مدافعات عن حقوق النساء، أو حتى مع فتاة عادية ممن يتعرضن يومياً لانتهاكات متعددة، سواء في الشارع، أو في المواصلات العامة، أو مكان الدراسة أو العمل.

أما في جريدة "صوت الأمة"، فقد كان الحديثان اللذان رصدناهما مع شخصيتين عامتين هما حسين عبد الغني، مدير مكتب الجزيرة في القاهرة، وجورج اسحق المنسق السابق لحركة "كفاية"، وجاءت إشارة واحدة على لسان كل منهما وردت في مانشيت الحديث على الوجه التالي: "وظيفة الأمن أن يحمي المال العام من السرقة والفتيات من التحرش وليس مطاردة الإعلاميين والصحفيين الشرفاء" و"جورج إسحاق... وفي بيروت لا يضربون المتظاهرين ولا يتحرشون بالسيدات". ومن الواضح أن الطرح هنا غير معني بما حدث، بقدر ما يشير إلى دور الأمن، وإلى حقوق المعارضة. مرة أخرى، تستعمل انتهاكات تتعرض لها النساء للهجوم على ممارسات أخرى تعد لنتهاكاً هي الأخرى، ولكننا لا نجد توجهاً قديماً للاهتمام بقضايا النساء في حد ذاتها.

رابعاً: مقالات كُتاب الرأي

تعددت مقالات كُتاب الرأي، وتميزت بقلة الأصوات النسائية (اثنتان فقط ضمن 16 مقالا) وهو ما سنعود بالتعليق عليه في موضع آخر، كما امتدت ما بين شهري يوليو وديسمبر 2006؛ وهو ما يشير إلى انخفاض الاهتمام بعد هذه الفترة بالقضية، إذ أن الموضوع لم يعد ساخنا. وهذا الأمر مؤسف في حد ذاته، فنحن بصدد قضية اجتماعية كامنة، تنفجر بأشكال أو بأخرى من وقت إلى آخر، ولكنها تمثل تهديدا فعليا لسلامة النساء وقدرتهن على الحراك بأمان، أو كما جاءت الإشارة إليه في رأس أحد التحقيقات الصحفية المرصودة أن البيئة المحيطة بالنساء في مصر أصبحت مختلفة عن تلك الصورة الواردة على لسان هيرودوت: "عجبا لهذه البلاد تمشي فيها المرأة وتروح وتجيء بدون حارس وبدون سلاح" (عبير الضمراني، الأهرام في 17/3/2007).

وقفت "المصري اليوم" على رأس القائمة بنشرها 8 مقالات تتناول التحرش الجنسي أو تشير إليه. ومن الظواهر المحبطة أن إحدى الكاتبتين الوحيدتين اللتين تناولتا هذا الموضوع قد أشارت في جملة عارضة - في إطار الحديث عن أمور أخرى - إلى أن التحرش الجنسي يعد أحد انتهاكات حقوق الإنسان في مصر. أما الكاتبة الثانية، فقد تناولت هي أيضا الموضوع بطريقة عابرة، مشيرة إلى وجهات النظر المختلفة التي أحاطت به فيما بين إنكار وعدم تصديق، وإلقاء التهم على مروجي الإشاعات، وإلقاء اللوم على الأفلام والفيديو كليب، والتساؤل حول الغياب الأمني، الخ. واللافت للنظر أن صاحبات القضية غبن بطريقة شبه كاملة عن الساحة؛ والمعني هنا الناشطات في مجال الدفاع عن حقوق النساء. وتدفعنا هذه الملاحظة إلى حث جميع من يدافع عن قضية ما إلى المشاركة الفعالة والعملية في تشكيل الثقافة المجتمعية البديلة، وعدم ترك الساحة خالية أمام ثقافة ورؤية ذكورية مهيمنة.

هناك أيضا مقالان لأحد كتاب الأعمدة حول الموضوع نُشر كلاهما خلال شهر يوليو 2006. وبينما كان يحمل المقال الأول رؤية جيدة من حيث أنه يعتبر المرأة ضحية في هذا المجال، ذهب إلى أن التحرش الجنسي يعود إلى حالة من الإثارة الجنسية لدى الرجال وهو يقول "لو تحدثت النساء، لصارت جرسا مما يفعل بهن، ليس من جانب الشباب فحسب بل الانفجار الجنسي غطى الوديان وفاض..". ولكن الغريب في الأمر أن الكاتب نفسه نشر مقالا آخر بعد مرور أسبوع يعرض فيه دراسة قامت بها إحدى المنظمات النسائية حول التحرش الجنسي، ثم

يذهب إلى أن النساء يستمتعن بالغزل العفيف، وإلى أن "الحوار الغزلي الدائر حالياً" في الشارع المصري فيه جزء كبير من الفكاهة والمرح؛ ويا ليتة انتظر قليلا في استنتاجه هذا حتى شاهد أحداث عيد الفطر.

من ناحية أخرى، نجد مقالين ينظران إلى ما حدث باعتباره ظاهرة جديدة، فيقول أحدهما "لم أكن راغبا بتصديق هذه الممارسات التي لم تعرفها مصر إلا في عصور الانحطاط كآخر أيام المماليك" (!)، ويرى الآخر أنها "أمور لم تكن تحدث منذ سنوات قليلة..!؛ والواقع أن التحرش الجنسي بالإناث قائم في مصر منذ زمن بعيد، ولم يقتصر على فترات الانحطاط، أو كان غائبا حتى فترة قريبة؛ بل هو موجود في الشارع، وداخل الأسر، وفي أماكن العمل، وفي دور العلم، الخ. الفرق الوحيد هو أنه أصبح يتخذ طابعا جماعيا حادا، وهي ظاهرة تستحق التوقف عندها؛ أي أن هناك نقلة نوعية قد تكون نتائجها خطيرة للغاية، سواء فيما يتعلق بمستقبل النساء في هذا الوطن، أو بالمواطنين الآخرين بصفة عامة. ولكن، إحقاقا للحق، نشير إلى أن المقال الأول ينص على أن "الأمر أكبر من مجرد اختزاله برؤية أخلاقية فقط، إذ أن هذا السعار الجماعي ليس أكثر من جرس إنذار مبكر لسيناريو فوضى"، كما يدين المقال الثاني حالة التغاضي عن مواجهة الأحداث والوقائع. هناك مقال آخر يحدثنا أساسا عن صعوبة التأكد في مصر حول صحة وقوع حادثة من عدمه؛ وهو لا يولي اهتماما يذكر بموضوع التحرش الجنسي، بل يقول: "بغض النظر عن أسباب الكبت الجنسي لدى الشباب أو انفلات حال الأمن في بعض الأحياء والمناطق أو ضياع قيم الشهامة والمروءة بين فئة من الشباب لأسباب مختلفة؛ فإن ما يهمه هو معرفة أين الحقيقة بغض النظر.. كما أن تحليله المختصر لما يحدث يعلق هو الآخر الأمر على غرائز جنسية، وانحطاط أخلاقي، وغياب أمني، دون التطرق إلى الدور الجوهرية الذي تلعبه الثقافة الذكورية في تكريس النظرة الدونية للنساء؛ وهو المنحى الذي وجدناه في الأغلبية العظمى للمفردات محل العينة، فيما عدا حالة واحدة سوف نعرضها عند الوصول إليها.

أخيرا، هناك مقال يعتبر أن رقص دينا في الشارع هو القضية الرئيسية باعتباره فعلا فاضحا في الطريق العام؛ أما التحرش الجنسي، فهو نتيجة لهذا الفعل الفاضح؛ إلا أنه يعترف بارتفاع معدلات الاغتصاب، وهتك العرض، والتحرش الجنسي في مصر، ويعزيها إلى الغياب الأمني لحماية الآداب والأخلاق العامة. كما ينهي مقاله بأنه لا يصدق حدوث وقائع التحرش الجنسي

أيام العيد. والواقع، أن هذا المقال يحمل تناقضات عميقة في داخله، فهو يصب كل اهتمامه على فعل فاضح في الطريق العام، ثم ينكر حدوث وقائع من المفترض أنها ناتجة (كما يقول) عن هذا الفعل الفاضح، ثم يحدثنا عن ارتفاع معدلات انتهاك النساء واغتصابهن، فهل كانت دينا هي السبب أيضا في تفاقم هذه الظاهرة؟

تضمنت جريدة "الأهرام" مقاليتين حول الموضوع، إحداهما ترى أن التحرش الجنسي ليس ظاهرة، بل هو من فعل شريحة صغيرة جدا في المجتمع تقدر بالمئات؛ كما يرى صاحب المقال أن هناك تحرشا سياسيا بالدولة والرموز، وهو الأمر الذي تغذيه وتكسب منه الفضائيات. هذه الرؤية تقلب الحقائق بدرجة 180 في المائة، وتقل بؤرة الاهتمام من الانتهاكات الموجهة للنساء إلى "ضحية" أخرى من ضحايا التحرش، قد نراها نحن ضحية وهمية، ولكنها في جميع الأحوال ليست هي التي تعرضت للإهانات خلال عيد الفطر المبارك. أما المقال الثاني، فهو يتناول الموضوع بمزيد من الجدية بما لا يقاس؛ وهو يعزي ما حدث إلى نوع من الازدواجية والانفصال بين منظومة القيم التي تسود المجتمع وبين سلوكيات الأفراد، إلى جانب غياب الوجود الأمني، واستبعاد الشباب عن العمل السياسي المشروع، وإغلاق منافذ المشاركة أو التضييق عليها. هذا الطرح له أهميته، خاصة إذا ما نظرنا إلى الثوب المتدين الذي أصبح يمثل اتجاهاً عاماً في المجتمع، مع ما يحمله من دعوة إلى الفضيلة، والممارسات الفعلية بدءاً بالانتشار الواسع لمعدلات الفساد، وممارسة البلطجة، وتفاقم حدة وثقافة العنف، وصولاً إلى إيذاء النساء على المستويات الجنسية، والجسدية، والنفسية.

وجدنا في جريدة "صوت الأمة" مقالي رأي أيضا؛ يتعلق المقال الأول بالهجوم على نقابة الممثلين لقيامها بدور غير منوط بها في التحقيق مع الراقصة دينا فيما نسب إليها من أفعال فاضحة تتحمل بسببها مسئولية حدوث انفلات في الشارع المصري؛ وهو يعزي هذا الأمر إلى "غياب الضبط والربط عن الشارع المصري، فتحول بعض البشر إلى ذئاب". وهو طرح لا يختلف كثيراً عن عديد من الآراء التي سبق أن عرضناها. ويرى المقال الثاني أن الأسباب الرئيسية وراء أحداث التحرش الجنسي الجماعي في "قسوة البطالة وشظف العيش وضياح الحلم ومصرع المستقبل وانتشار الفساد وقمع الحريات وتزايد الاستبداد وحالة اليأس والإحباط" في صفوف الشباب. بهذا التحليل يكون الشباب معصوماً عن الخطأ، وقد تحول

إلى ضحية الأوضاع السياسية. صحيح أن الأسباب المذكورة قد تكون من العوامل المساعدة، ولكنه لا يمكن اختزال الأمر فيها وتناسي الأصوات المتصاعدة التي تقول إن المرأة عورة، وتطالب بعودتها إلى المنزل، وتعرض على تقليدها بعض المناصب، الخ.

جاء بالوفد مقالان يحملان رؤيتين مختلفتين؛ الأول يعتبر أن الموضوع مجرد شائعة تم إطلاقها من شأنها الإضرار بمصر؛ وهو رأي طالما وجدناه في صفوف كتاب الرأي. وإن كان من "الطبيعي" أن يذهب مسئولو الأمن في أحاديثهم الصحفية في هذا الاتجاه، فهو في الواقع أمر غريب لدى كتاب الرأي. فبغض النظر عن حدوث وقائع عيد الفطر، هناك شيء اسمه التحرش الجنسي بالإناث، يتم في كل مكان، سواء بطريقة مستترة أو بطريقة واضحة؛ ولكن يعلمه الجميع، وقد سكتوا عنه طويلاً. والآن، وقد بدأنا نرى شرخاً في جدار الصمت، نتوقع من كتاب الرأي والمفكرين أن يتناولوا هذه القضية بالجدية التي تستحقها، لا أن يعتبروها مجرد إشاعة مغرضة. المقال الثاني كُن إيجابياً من وجهة نظرنا، وهو يدافع عن حق المرأة في عدم إجبارها على فعل لا تريده، حتى إذا تعلق ذلك بالتعرض لها بالغزل ما دامت ترفضه، على غرار ما يحدث في الغرب. وهنا يقترب الكاتب فتراباً كبيراً من مفهوم التحرش الجنسي، ويتناوله بطريقة ناضجة، وإن كان ينقصه التعرض للأسباب العميقة للظاهرة.

أخيراً، نصل إلى مجلة "روز اليوسف" التي تضمنت هي الأخرى مقالين متناقضين تماماً. ينكر المقال الأول حدوث القصة من أصلها، بل يذهب إلى أن الهدف من اختلاق القصة هو تشويه صورة الأمن في مصر مع أنه "تاج فوق رؤوس الشعب المصري الذي يتحرك ويعيش ويخرج ويعمل في حالة من الأمن لا تتوافر في أي بلد آخر". إزاء هذا الطرح، لا نملك إلا تقديم علامات الاستعجاب والامتناع عن التعليق. أما المقال الآخر الذي نعده التاج الحقيقي فوق رؤوس النساء (ملحق)، فهو بعنوان "الذكور المتحرشون بالنساء من صناعة تفكيرنا وثقافتنا"؛ وهو يبحث في أصل المشكلة بدلا من الاكتفاء بأعراضها، ويقول: "المرض الأصلي الذي لم يطالب أحد بإصدار تشريع لإلغائه وتجريمه هو الثقافة الأخلاقية غير العادلة ذات المقاييس الأخلاقية المزدوجة التي تورث للنساء والرجال المرض الأصلي، ألا وهو التفرقة الجنسية، والإنسانية بين الرجال والنساء في جميع مراحل أعمارهم..؛ وهو يشير إلى الثقافة الذكورية المهيمنة على مجتمعنا. والواقع، أن هذه المفردة هي الوحيدة ضمن

عينتنا التي تناولت الموضوع من هذه الزاوية المهمة، بل الأهم إذا كانت هناك رغبة فعلية في تغيير الواقع. وكون هذا الكلام يجيء على لسان رجل، فهو ذو قيمة أكبر؛ فمن أجل حصول النساء على حقوقهن الإنسانية، لا بد من وجود أعداد متزايدة من الرجال الذين يؤمنون بتلك الحقوق ويدافعون عنها بطريقة واعية وانطلاقاً من قناعة عميقة.

خامساً: مقالات الرأي للقراء

وجدنا مقالا واحدا في جريدة "المصري اليوم" يسخر من دور الأمن، ولكنه لا يتعرض فعليا لموضوع التحرش الجنسي.

أما في بريد القراء بجريدة "الأهرام"، فقد عثرنا على خمسة مقالات نشرت في اليوم نفسه حول التحرش الجنسي. يطالب المقال الأول بتفعيل دور بوليس الآداب، كما يطالب بتوعية النشء وبث الفضيلة في نفوسهم؛ وبهذا الصدد يشير إلى دور المساجد والمؤسسات التربوية. أي أن هذا الطرح أخلاقي أمني في المقام الأول. لكن الملاحظ أنه ينتاسي دور الكنائس، أم أن هذا يعني ضمناً أنه لا يوجد متحرشون من المسيحيين؟ المقال الثاني يتهم سوء التربية، والكليات، والأفلام؛ كما يوجه صاحب هذا المقال الاتهام إلى بعض الأمهات السماح لبناتهن بعمل ما يردنه، وارتداء الملابس المثيرة. وبهذا تكون الأمهات والفتيات هن السبب، أو هكذا يرى. أما ثالث مقالات القراء، فهو يرى أن ما حدث ليس انفلاتاً أمنياً بقدر ما هو انفلات أخلاقي يعود إلى تقصير الأسر، وتطرف دور العبادة، وعدم التمسك بالاعتدال والوسطية، وعدم قيام المؤسسات التربوية بدورها، وصور الرذيلة التي تبثها أجهزة الإعلام. وهو يقترب كثيراً في هذا الطرح بما جاء في عديد من مقالات كتاب الرأي. مرة أخرى، يرى المقال الرابع أن "مبعث الأسي والأسف أن هذه التصرفات الحمقاء تبدو غريبة على مجتمعنا؛ أي أنه يتبنى سياسة النعامة نفسها التي تبناها عديدون من قبله. كما يطالب بالألا تقع المسؤولية على رجال الأمن وحدهم، ولكن أيضاً على المجتمع المدني، والأحزاب السياسية، والمؤسسات التربوية. وهذا صحيح إلى حد بعيد، لكن المسألة تتعلق بمسئولية ماذا؟ هل هي مسئولية الردع، أم أنها مسئولية رفع الوعي بأهمية المساواة بين الجنسين، وبالامتناع عن بث وتكريس النظرة الدونية للنساء؟ والمقال الأخير لسيدة ترى أن "الأسباب التي وصلت شبابنا وفتياتنا إلى هذا الوضع المتدني" تكمن في غياب الوازع الديني، وأن الفتيات يسرن عاريات، وأن على الأهل الحفاظ على بناتهم. وهي رؤية تستند إلى أساس ديني أخلاقي، وتلقي باللوم على الفتيات في المقام الأول.

هكذا نرى أن هذه المجموعة الصغيرة من آراء القراء تعكس نظرة مجتمعية ذات طابع محافظ، غير مؤمنة بأحقية قضايا النساء، ولا تدافع عنها في أي سطر من السطور التي أمامنا. وهو ما يستحق توجيه اهتمام أكبر بالكتلة العريضة من القراء والسعي إلى التأثير إيجابياً في إدراكهم للقضايا المجتمعية بصفة عامة، وقضايا النساء بصفة خاصة.

سادساً: الكاريكاتير

وجدنا كاريكاتيرين في مجلة "روز اليوسف"؛ الأول به ولدان يخرجان من حجرة تصحيح نتائج الامتحان، بينما يقول أحدهما للآخر: "كتبت في كراسة الإجابة بحبك بحبك بحبك..تفتكر ممكن المصححة تديني الدرجة النهائية؟". وهو ما يشير ضمناً إلى التحرش الجنسي بالذكور. وعلى الرغم من أن موضوعنا الأساسي يتعلق بالتحرش الجنسي بالإناث، من المهم الإشارة إلى أن التحرش الجنسي بالذكور لم يعد حتى الآن ظاهرة عامة في مصر كما هو الحال في هونج كونج! وبالتالي، فإن نشر هذا الكاريكاتير نوع من المزاح السخيف على حساب النساء اللاتي طالما كن موضوعاً للسخرية من هذا النوع. والجدير بالذكر أن هذا الكاريكاتير قد نشر في شهر يونيو 2006، أيام قليلة قبل اكتشاف واقعة الأستاذ الجامعي الذي اعتاد على التحرش الجنسي بطالباته. أما الثاني، فهو عبارة عن رجل يقول لشاب يمسك في يده باقة من الزهور: "جواز إيه يا مبذر؟! قضيتها تحرش أوفر!!"؛ مرة أخرى ينسب التحرش الجنسي إلى إشباع الرغبات الجنسية، وهو ما جاء في عديد من المفردات الأخرى.

الاستنتاجات والتوصيات

هناك عدد من الاستنتاجات توصل إليها هذا الرصد، نوجزها فيما يلي:

☒ هناك اهتمام أكيد أثارته أحداث عيد الفطر في أوساط الإعلام المكتوب، نتج عنه

نشر العديد من الأخبار والمقالات.

☒ كما لوحظ بعض التقدم في الإشارة إلى الأمور بأسمائها الحقيقية، أي في الحديث

عن التحرش الجنسي بطريقة مباشرة وصريحة، على الرغم من عدم توافر

التعمق الكافي في فهم أبعاد هذه الظاهرة، وإسنادها في حالات كثيرة إلى الرغبة

الجنسية.

☒ ومع ذلك، يلاحظ أنه يتم تناول القضايا بطريقة موسمية، حينما تقع أحداث تثير تلك القضايا؛ هذا، مع الإقرار بأن جزءاً من مهام الإعلام يتمثل في تناول القضايا الساخنة.

☒ هناك شبه إجماع من النشاطات في مجال الدفاع عن حقوق النساء عن المشاركة الإيجابية في عرض هذه القضايا من خلال الإعلام الحكومي، أو الحزبي، أو المستقل، من منظور نسوي وحقوقى.

☒ لوحظ غياب كبير للوعي بالبعد المتعلق بتأثير الثقافة والقيم الذكورية على أوضاع النساء بصفة عامة، وفي مجال العنف الممارس ضدهن بصفة خاصة.

☒ في حالات متعددة، تم استعمال قضية التحرش الجنسي بالإناث لأغراض أخرى؛ فمن جانب البعض كانت ذريعة للهجوم على دور الأمن وكبت الحريات، ومن جانب آخرين تم استغلال الموضوع للهجوم على المعارضة واتهامها بتشويه سمعة مصر؛ مع تناسي القضية الأساسية موضوع الحديث.

☒ أبرزت مقالات رأي القراء أن الطريق ما زال طويلاً أمام امتلاك الجمهور الواسع لوعي عميق فيما يتعلق بقضايا النساء، وأسبابها، وتداعياتها.

من الاستنتاجات السابقة، يمكن أن نبلور بعض التوصيات هي في حقيقة الأمر عبارة عن احتياجات تتطلب مزيداً من البلورة حتى تصاغ على هيئة خطة عمل:

☒ هناك حاجة إلى فتح باب الحوار فيما بين الإعلاميين والمؤمنين (رجالاً ونساء) بأحقية قضايا النساء، حتى يحدث التفاعل الإيجابي فيما بين الطرفين، ويفتح الإعلام أبوابه بطريقة أوسع أمام نشاط المجتمع المدني الذين يدافعون عن حقوق النساء. وهو ما يتطلب أيضاً تفتح صدر الإعلاميين من الجنسين أمام الانتقادات الموجهة إلى بعض أعمالهم، بشرط أن تكون تلك الانتقادات أو الملاحظات مؤسسة على حقائق ووقائع، وموثقة بطريقة علمية وموضوعية.

☒ هناك حاجة إلى بذل جهود منتظمة للخوض في المسائل الشائكة، أو المسكوت عنها اجتماعياً؛ خاصة تلك التي تتعلق بانتهاكات موجهة ضد بعض فئات المجتمع، ولها طابع مستمر؛ مع عدم الاكتفاء بالتدخلات الموسمية.

☒ تتحمل الناشطات النسويات مسئولية المشاركة في صياغة ثقافة المجتمع، وعليهن اقتحام المجالات الإعلامية المتنوعة لما للإعلام من دور قوي في تشكيل تلك

الثقافة. فالسكوت هنا يحول دون بروز إعلام بديل، يعطي من قيم المساواة بين الجنسين، ويقدم المرأة باعتبارها إنساناً كامل الأهلية، وليست كياناً تلعب، أو متاح للانتهاك.

✘ أخيراً، من المهم توجيه التقدير لجميع الجهود البناءة التي تفتح المجال أمام تناول القضايا بالطريقة التي نعتبرها صائبة؛ فهذه الجهود - وإن كانت قليلة حتى الآن - هي التي ستساهم مستقبلاً في تعبئة مزيد من صانعي الثقافة الجميلة، بفضل تجرؤها على اقتحام المسكوت عنه، وعرضه بأسلوب جاد يستند إلى رؤية حقوقية ذات بعد اجتماعي نافذ.